

دور إدارة المعرفة في تحقيق البراعة التنظيمية: دراسة ميدانية على الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة

المحمادي، أمجاد رجا الله، و القرشي، سوزان محمد. (٢٠٢٢). دور إدارة المعرفة في تحقيق البراعة التنظيمية: دراسة ميدانية على الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٦، ع ١٤٤، ١ - ٢١. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1273734>



تتميز الدراسة بحدثة زمنية قوية جداً، حيث نُشر ٨٣% من المراجع خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١، مع تركيز واضح على الفترة الذهبية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ التي شهدت نصف المراجع المستخدمة. هذا التوزيع يعكس حرصاً محموداً على مواكبة أحدث التطورات البحثية في مجال إدارة المعرفة والبراءة التنظيمية، ويضمن أن الدراسة تستند إلى نتائج معاصرة لم تتقادم بفعل التطورات السريعة في المجال. ومع ذلك، يُلاحظ وجود ثغرة تأصيلية واضحة تتمثل في محدودية المراجع الكلاسيكية التأسيسية، حيث يوجد مرجع واحد فقط من عام ٢٠٠٩، مما قد يعني إغفالاً جزئياً للأسس النظرية التاريخية. في المجالات البحثية المتطورة، من الضروري الموازنة بين الحداثة والتأصيل التاريخي، إذ أن النظريات الكلاسيكية من التسعينيات وأوائل الألفية لا تزال تشكل الأساس الذي تُبنى عليه الدراسات المعاصرة.

كما يُلاحظ غياب أي مراجع من عام ٢٠٢٢ رغم نشر الدراسة في مايو من نفس العام، مما يعني فوات فرصة للاستفادة من دراسات حديثة جداً. التوصية الأساسية تتمثل في إضافة ٢-٣ مراجع كلاسيكية لتأصيل المفاهيم الأساسية، خاصة المراجع المؤسسة لنظريات إدارة المعرفة والبراءة التنظيمية، مع مراجعة الأدبيات المنشورة في الأشهر الستة الأخيرة قبل التقديم للنشر لضمان عدم فوات دراسات مؤثرة حديثة..

• تُظهر قائمة المراجع توزيعاً متوازناً نسبياً من حيث نوعية المصادر، حيث تضمنت رسائل ماجستير ودكتوراه بنسبة ٣٩%، مقالات من دوريات علمية محكمة بنسبة ٤٤%، وكتب أكاديمية متخصصة بنسبة ١٧%. يُعد الاعتماد القوي على الرسائل الأكاديمية ميزة مهمة لأنها توفر تحليلات معمقة ودراسات ميدانية شاملة، بينما تضمن المقالات المحكمة الاعتماد على مصادر خضعت لعملية تحكيم صارمة، والكتب توفر الإطار النظري الشامل. ومع ذلك، تظهر عدة أنواع من المصادر غائبة تماماً، أبرزها التقارير الدولية من منظمات متخصصة مثل البنك الدولي أو اليونسكو التي كان يمكن أن توفر بيانات إحصائية ورؤى استراتيجية حول واقع إدارة المعرفة في القطاع التعليمي عالمياً، وأبحاث المؤتمرات العلمية المتخصصة رغم أن مؤتمرات إدارة المعرفة والتعليم تُعقد سنوياً وتنتج أبحاثاً قيّمة، بالإضافة إلى محدودية الكتب التي قد لا تكفي لتوفير التأصيل النظري الشامل، وغياب المصادر الإلكترونية المتخصصة أو قواعد البيانات الحكومية الرسمية.

- هذا التنوع المحدود يُضعف من شمولية المراجعة الأدبية ويحد من الاستفادة من مصادر معرفية متعددة. التوصيات تتضمن إضافة تقارير من منظمات دولية متخصصة في التعليم وإدارة المعرفة، خاصة تقارير اليونسكو حول التحول الرقمي في التعليم، وتضمين أبحاث من مؤتمرات علمية محكمة في مجال إدارة المعرفة أو القيادة التربوية، وإضافة كتب إضافية خاصة الترجمات العربية للكتب الأجنبية الكلاسيكية في المجال..

تُظهر قائمة المراجع ارتباطاً موضوعياً قوياً جداً بمتغيرات الدراسة وأهدافها، حيث يرتبط ٨٣% من المراجع بشكل مباشر بأحد المتغيرين الرئيسيين أو كليهما، وهي نسبة ممتازة تعكس انتقائية دقيقة في اختيار المراجع. فيما يخص المتغير المستقل (إدارة المعرفة)، تغطي ٧ مراجع أبعاده الأربعة: توليد المعرفة، تخزينها، توزيعها، وتطبيقها بشكل شامل. وفيما يتعلق بالمتغير التابع (البراعة التنظيمية)، هناك ٦ مراجع تتناول بُعديه: الاستغلال والاستكشاف بعمق كافٍ. يُحسب للباحثين التغطية الشاملة لجميع أبعاد المتغيرات دون إغفال أي بُعد، مما يضمن فهماً عميقاً للإطار النظري بكامله. ومع ذلك، تظهر محدودية واضحة في الدراسات الجامعية بين المتغيرين، حيث يوجد مرجعان فقط يربطان بينهما مباشرة، وهذا عدد ضئيل جداً لا يكفي لبناء فهم شامل للعلاقة المعقدة بينهما. كما أن ضعف تناول السياق واضح، حيث قلة المراجع المرتبطة بالقطاع التعليمي السعودي تحديداً تحد من قابلية المقارنة والتطبيق المباشر..

هذه المحدودية تؤثر سلباً على عمق المراجعة الأدبية وتضعف من قدرة الدراسة على إظهار التراكم المعرفي في هذا التخصص الدقيق. التوصيات تشمل البحث عن ٣-٤ دراسات إضافية تربط بين المتغيرين في سياقات مختلفة، خاصة في القطاع التعليمي والحكومي، مع التركيز على الدراسات التي تكشف طبيعة العلاقة السببية وآليات التأثير، وإضافة دراسات من السياق السعودي أو الخليجي في القطاع التعليمي لتعزيز الصلة السياقية.

استخدمت الباحثان المراجع بفعالية معقولة لدعم الإطار النظري والفرضيات، حيث وُظِّفت مراجع متعددة لتعريف المفاهيم الأساسية مثل إدارة المعرفة والبراءة التنظيمية، مع تنوع جيد في الاستشهاد بين المصادر العربية والأجنبية لدعم نفس المفهوم. كل فرضية في الدراسة مدعومة بمراجع سابقة توضح العلاقات المفترضة، مما يعطي أساساً نظرياً قوياً للدراسة التجريبية. الربط المنطقي واضح حيث أن كل استشهاد له وظيفة محددة سواء للتعريف أو التفسير أو المقارنة أو الدعم، مع توثيق دقيق يتضمن أرقام الصفحات في الاستشهادات المباشرة. ومع ذلك، تظهر مشكلة حرجة تتمثل في الاعتماد المفرط على المصادر الثانوية، حيث تمت الإشارة إلى نظريات أساسية عبر دراسات وسيطة بدلاً من المصادر الأصلية، وفي بعض الحالات وصل الأمر إلى اقتباسات من الدرجة الثالثة.

استخدام المراجع لدعم الحجج

هذا الأسلوب يُضعف الدقة الأكاديمية ويحد من الفهم العميق للنظريات الأصلية. كما أن معظم الاستشهادات كانت وصفية دون تقييم نقدي للمراجع، وبعض المراجع الهامة لم تُستخدم إلا مرة واحدة رغم أهميتها. هذا يعني أن الباحثين لم تستغلا المراجع بشكل أمثل لبناء حجج قوية ومتعددة الأوجه. التوصيات الأساسية تتضمن الرجوع للمصادر الأصلية للنظريات الرئيسية بدلاً من الاقتباس الثانوي، واستخدام صيغة "as cited in" عند الضرورة القصوى فقط، وتقديم تحليل نقدي مقارنة للدراسات السابقة بدلاً من العرض الوصفي البسيط، وزيادة عدد الاستشهادات من المراجع الأساسية لبناء حجج متعددة الطبقات..

يبدو أن الدراسة حاولت اتباع نظام APA للتوثيق، لكن التطبيق جاء غير متسق ومليء بالانحرافات عن المعايير القياسية. من الناحية الإيجابية، المراجع العربية مرتبة أبجدياً بشكل صحيح حسب اسم العائلة، ومعظم المراجع تضمنت المعلومات الأساسية الضرورية مثل المؤلف والسنة والعنوان والمصدر. ومع ذلك، تظهر مشكلات تنسيقية متعددة في المراجع العربية تشمل عدم توحيد شكل الأسماء حيث بعضها بالاسم الكامل وأخرى بالاسم الأول والعائلة فقط، والترقيم غير المتسق مع استخدام أنماط مختلفة للفصل بين العناصر، وعدم وضوح نوع المصدر مما يصعب التمييز بين المقالات والرسائل في بعض الحالات.

أما المراجع الأجنبية فتعاني من مشكلات أخطر تشمل عدم كتابة عناوين المجلات أو الكتب بخط مائل كما يتطلب نظام APA، وأخطاء في تنسيق أرقام الصفحات حيث البعض استخدم " "ppوالآخر لم يستخدمها، والأهم من ذلك الغياب التام لأرقام DOI التي أصبحت إلزامية في معظم المجلات الدولية. هذه الانحرافات التنسيقية تقلل من الاحترافية الظاهرية للبحث وقد تؤثر سلباً على تقييم المحكمين. التوصيات الحاسمة تشمل مراجعة شاملة لجميع المراجع وفق الإصدار السابع من نظام APA، واستخدام أدوات إدارة المراجع مثل Mendeley أو Zotero لضمان الاتساق التلقائي، وإضافة أرقام DOI لجميع المراجع الأجنبية التي تمتلكها، وتوحيد نمط كتابة الأسماء العربية بشكل كامل، والتأكد من استخدام الخط المائل لعناوين المجلات والكتب في المراجع الأجنبية.

- استخدمت الباحثان أساليب اقتباس متنوعة بشكل مناسب، مزجت بين الاقتباس المباشر والاقتباس غير المباشر حسب الحاجة والسياق. الاقتباسات المباشرة جاءت دقيقة مع توثيق صحيح لأرقام الصفحات، بينما الاقتباسات غير المباشرة نقلت الأفكار بأمانة دون تحريف للمعنى الأصلي. كل معلومة مستقاة من المراجع مدعومة بتوثيق فوري، مما يعكس التزاماً بالأمانة العلمية. ومع ذلك، تظهر مشكلة خطيرة تتمثل في الإفراط في الاقتباس الثانوي، حيث يتم الاستشهاد بنظريات أساسية عبر مصادر وسيطة بل وفي بعض الأحيان من الدرجة الثالثة، وهو ما يُعد انتهاكاً للمعايير الأكاديمية الصارمة. هذا النوع من الاقتباس يُضعف الدقة العلمية ويحرم الباحثين من الفهم العميق للنظريات في سياقها الأصلي.

- كما لم تستخدم الدراسة اقتباسات نصية طويلة حتى في المواضيع المناسبة التي كانت تتطلب نقل تعريفات دقيقة أو نصوص مرجعية مفصلة، وأحياناً يصعب التمييز الواضح بين أفكار الباحثين وأفكار المصادر المستشهد بها. التوصيات المهمة تشمل تقليل الاقتباس الثانوي إلى الحد الأدنى مع الرجوع للمصادر الأصلية قدر الإمكان، واستخدام صيغة "as cited in" بوضوح عند الضرورة القصوى، واستخدام الاقتباسات الطويلة (Block Quotes) عند الحاجة لتعريفات دقيقة أو نصوص مرجعية هامة، والتوازن في استخدام الاقتباس المباشر وغير المباشر دون إفراط في أحدهما، والتمييز الواضح بين أفكار الباحثين والأفكار المستقاة من المراجع باستخدام عبارات انتقالية مناسبة..

بلغ إجمالي المراجع المستخدمة ١٨ مرجعاً، وهو عدد مقبول ومناسب لبحث منشور في مجلة علمية محكمة حيث تتراوح المعايير عادة بين ١٥-٣٠ مرجعاً، لكنه يقع في الحد الأدنى من هذا النطاق. هذا العدد يعكس تركيزاً على الجودة النوعية للمراجع بدلاً من الكم الكبير، وهو نهج مقبول في بعض الأحيان. كما أن التوزيع كان متوازناً نسبياً بين المتغيرين الرئيسيين للدراسة، مما يضمن تغطية معقولة لكليهما. ومع ذلك، هناك قصور واضح في الشمولية، حيث أن ١٨ مرجعاً يُعتبر غير كافٍ لتغطية جميع أبعاد المتغيرين بالعمق المطلوب، خاصة عند الأخذ بالاعتبار أن الدراسة تتناول ٤ أبعاد لإدارة المعرفة وُبعدين للبراءة التنظيمية. الأخطر هو انخفاض نسبة المراجع الأجنبية إلى ٢٨% فقط من الإجمالي، بينما المعايير الدولية توصي بـ ٤٠-٥٠% على الأقل لضمان التأصيل النظري الدولي القوي. كما أن التنوع الجغرافي محدود حيث تتركز معظم الدراسات العربية في الأردن والسعودية فقط، مما يحد من قابلية المقارنة الإقليمية والدولية...

عدد المراجع ومدى الكفاية

هذا العدد المحدود يُضعف من الثقل الأكاديمي للدراسة ويجعلها أقل جاذبية للمجلات الدولية المرموقة. التوصيات تتضمن زيادة إجمالي المراجع إلى ٢٥-٣٠ مرجعاً لتعزيز العمق الأكاديمي، مع التركيز على رفع نسبة المراجع الأجنبية إلى ٤٠-٥٠% من الإجمالي، وتوسيع قاعدة التنوع الجغرافي بإضافة دراسات من دول عربية وآسيوية وغربية أخرى، وضمان تغطية أعمق لكل بُعد من أبعاد المتغيرين بما لا يقل عن ٣-٤ مراجع متخصصة لكل بُعد.

الفجوات البحثية والربط بين المراجع

• تُعد هذه النقطة من أضعف جوانب الدراسة، حيث اقتصر عرض الدراسات السابقة على الوصف السطحي دون تحليل نقدي حقيقي أو مقارنة منهجية. معظم عرض الدراسات السابقة جاء بنمط رتيب: "هدفت الدراسة إلى... واستخدم الباحث منهج... وتوصلت النتائج إلى..." دون أي تقييم لجودة المنهجية أو مناقشة لنقاط القوة والضعف. لم تُقارن الدراسات من حيث حجم العينات، الأدوات المستخدمة، قوة العلاقات الإحصائية، أو السياقات المختلفة، وهي عناصر حاسمة لفهم التراكم المعرفي في المجال. كما أن غياب جدول مقارنة شامل يلخص جميع الدراسات السابقة في مكان واحد يُعد نقصاً منهجياً واضحاً، حيث أن هذا الجدول ضروري لتوضيح الفجوات البحثية بشكل بصري ومنظم.

الفجوات البحثية والربط بين المراجع

- الأخطر هو عدم مناقشة التناقضات أو الاختلافات في نتائج الدراسات السابقة، فقد عُرضت جميع الدراسات كأنها متفقة تماماً دون الإشارة إلى أي اختلافات منهجية أو نتائج متباينة، وهو أمر غير واقعي في أي مجال بحثي. هذا النمط من العرض يجعل من الصعب على القارئ فهم الإضافة الحقيقية التي تقدمها الدراسة الحالية. التوصيات الحاسمة تشمل إنشاء جدول مقارن شامل يتضمن الباحث، السنة، الهدف، المنهج، العينة، الأدوات، النتائج الرئيسية، قوة العلاقة الإحصائية، نقاط القوة والضعف، والفجوات، وتقديم تحليل نقدي منهجي لكل دراسة مع مناقشة نقاط القوة والضعف المنهجية، ومقارنة النتائج المتباينة وتفسير أسباب التباين، وتوضيح كيف تتكامل أو تتناقض الدراسات مع بعضها، وبناء حجة واضحة تُظهر الفجوة البحثية التي تملأها الدراسة الحالية.

استخدام المراجع الأجنبية

تُمثل هذه النقطة أخطر نقاط الضعف في قائمة المراجع، حيث بلغت نسبة المراجع الأجنبية ٢٨% فقط مقابل التوصية الدولية بـ ٤٠-٦٠%، وهي نسبة منخفضة جداً تُضعف بشكل كبير من الثقل الأكاديمي الدولي للدراسة. من الناحية الإيجابية، تضمنت القائمة بعض المراجع الأجنبية المؤثرة والحديثة، لكن العدد الإجمالي (٥ مراجع فقط) غير كافٍ على الإطلاق. الأخطر هو الغياب التام للمراجع الكلاسيكية الأساسية التي تُعد حجر الأساس في هذا المجال، حيث لم يتم الرجوع مباشرة للمصادر المؤسسة لنظريات إدارة المعرفة والبراءة التنظيمية، بل تم الاقتباس عنها ثانوياً عبر مصادر عربية. هذا النقص يحرم الدراسة من التأصيل النظري القوي ويجعلها تبدو منفصلة عن التيار البحثي العالمي الرئيسي. كما لا يوجد دليل على استخدام قواعد البيانات الدولية المتخصصة، وغياب دراسات من مجلات مصنفة في الربع الأول والثاني حسب تصنيف Scimago، وغياب دراسات من جامعات عالمية مرموقة أو منظمات دولية..

استخدام المراجع الأجنبية

هذا الضعف يحد بشدة من قابلية نشر الدراسة في مجلات دولية مرموقة ويقلل من فرص الاستشهاد بها عالمياً. التوصيات الحاسمة والإلزامية تشمل زيادة عدد المراجع الأجنبية إلى ١٠-١٢ مرجعاً على الأقل لرفع النسبة إلى ٤٠-٤٥%، وإضافة المراجع الكلاسيكية الأساسية بشكل إلزامي، واستخدام قواعد البيانات الدولية مثل Scopus و Web of Science للبحث عن دراسات ذات جودة عالية، وتضمين ٣-٥ دراسات من مجلات مصنفة في الربع الأول والثاني، وإضافة أرقام DOI لجميع المراجع الأجنبية، وتوسيع التنوع الجغرافي لتشمل دراسات من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، والاستشهاد بدراسات من جامعات عالمية مرموقة لتعزيز المصداقية الأكاديمية.



Thank You